

## كتاب الشهر

### دراسة تتوقف عند دور "الأعيان" ومسؤولية النخب ألبر داغر: تلك أسباب الفشل التنموي في لبنان

ليس كتاب البر داغر متشامها رغم كل الآفات التي يستعرضها في نظامنا الاقتصادي. رئيس قسم العلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية يشرح في كتابه الجديد "لبنان المعاصر: النخبة والخارج وفشل التنمية" أسباب فشل التنمية في لبنان وخلفياته. لكنه يقدم الحلول الكفيلة ببناء اقتصاد متوازن طويل النفس يساهم في بناء دولة، في منأى عن التدخلات الخارجية ويحافظ على طاقاتها الشابة

كتب كثيرة ابصرت النور في السنوات الاخيرة، تحاول تشريح المعضلة اللبنانية المزمنة والاختفاقات الكثيرة على مستوى المشاريع الاقتصادية والتنموية. لعل القاسم المشترك بين كل هذه الكتب، اجماعها على ان الفشل التنموي هو المسؤول الاول عن الخلل الاقتصادي والاجتماعي منذ الاستقلال وولادة الجمهورية. واذا كان العمل على تأسيس هوية فنية وموسيقية لهذا الكيان بدأت تجري على قدم وساق منذ الخمسينات، الا ان شوائب سياسية واقتصادية رافقت البنى التأسيسية لهذا الكيان، واستمرت خلال عملية ارسائه حتى وصلنا الى جملة مطبات ومآزق اجهضت الكثير من الطاقات والفرص على هذا البلد.

هذا ما يشير اليه البر داغر، استاذ العلوم الاقتصادية ورئيس قسم العلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال في الجامعة اللبنانية في كتابه الجديد "لبنان المعاصر: النخبة والخارج وفشل التنمية" ("المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق"). بعد "اية سياسة صناعية للبنان؟" (2005)، و"ازمة بناء الدولة في لبنان" (2012)، يواصل الباحث والمؤلف تقليب المعضلة اللبنانية على اوجهها المختلفة. كتابه الجديد يكب على ازمة التنمية في لبنان وتحليل اسباب غيابها. لكن الاضافة الرئيسية في هذا العمل هو نظريته الخاصة الى "فكرة التبعية، فلا يلقي باللوم على العلاقة غير المتكافئة مع الخارج فقط، بل يبرز دور النخبة اللبنانية وتصرفاتها في ترسيخ الاختفاق التنموي، هي التي ارتبطت على مدى قرنين من الزمن

جباية الضرائب. على مدى المئة سنة الاخيرة من عمر السلطنة، ازدادت سلطة هؤلاء الاعيان المحليين خصوصا وان السلطنة كانت تضعف وتحتاج اليهم لارساء سلطتها ومد نفوذها على الصعيد المحلي. عام 1838 وافق السلطان محمود الثاني على فتح السلطنة العثمانية تصدير المواد الاولية الزراعية الى اوربا والاستيراد منها كمقابل للدعم الذي وفرته له في مواجهة محمد علي باشا والي مصر. امر ادى تدريجا الى تبعية السلطنة الكاملة لاوروبا، ما منعها من حماية المنتجين ومن خلق نخب استثمارية، فيما لم تكن النخبة المحلية تملك اي مشروع تنموي.

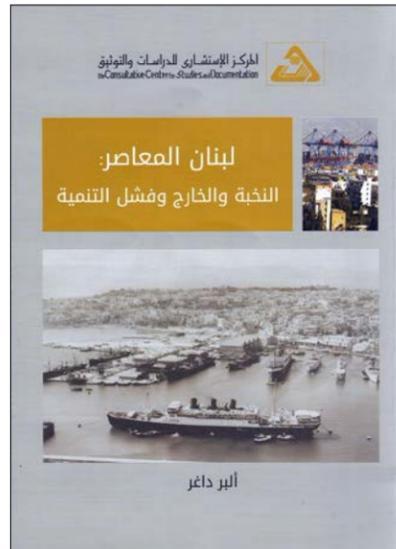
يستشهد المؤلف هنا بالبريطاني روجر اوين الذي يعد احد اهم المؤرخين الغربيين الذين تخصصوا في دراسة الشرق الاوسط المعاصر. اذ روى كيف انتهت صناعة واعدة في قطاع الحرير بسبب سياسة "اليد المرفوعة" التي اعتمدها الدولة ممثلة بالسلطنة وادارة المتصرفية. علما ان العاملين في قطاع الحرير كانوا يمثلون 41% من السكان، وحوى جبل لبنان 200 مصنع لخيوط الحرير. نتيجة لذلك، هاجر 100 الف شخص، اي ربع سكان المتصرفية البالغ عددهم 422 الفا في غضون 13 عاما (1900 - 1913).

مع سقوط الامبراطورية العثمانية ووضع فرنسا يدها على لبنان بدءا من عام 1920، تغيرت النظرة الى هذا الكيان، ولو انها ظلت سيئة. اذ ارتأت سلطات الانتداب تعزيز دور بيروت "كرأس جسر للاستيراد، ودورها كمدينة مستودع". جسدت جملة اندريه بيسون، حاكم مصرف الاصدار اللبناني في الاربعينات، رؤية الاستعمار الى لبنان ودوره وموقعه، اذ قال ان مستقبل لبنان "هو شيء ما مثل سنغافورة". هكذا، عزز الانتداب "دور وحضور المستوردين والمصرفيين، وانتهج سياسات تعكس مصالحهم، وبات

على الزعماء التقليديين، خصوصا ممثلي الريف، ان يوفروا الشرعية للسياسات التي تحقق مصالح هذا المكون الاخر من للنخبة". طبعا، نتيجة لذلك، عانى الريف من الازمة والاحجاف، وغياب التنمية في مجال البنى التحتية وتشجيع المزارعين على البقاء في ارضهم من خلال سياسات تدعمهم. هذا "الاحتقار" للريف استمر في مطلع الاستقلال على يد نخبة تكونت من زعماء تقليديين وسياسيين "قاعدتهم الانتخابية ريفية لكنهم مسخرون بالكامل لحماية الشركات الاجنبية، وكان الاكثر نفوذا بينهم محامون لدى تلك الشركات" بحسب المؤلف. نخبة لم تكن معنية بصياغة سياسات وطنية للتنمية، بل استمر الحرمان الذي يعاني منه الريف في الخمسينات والستينات. النتيجة طبعا ان المهاجرين من الريف بلغوا 689 الف شخص خلال عقد الستينات وحده، اي ثلث شعب لبنان بحسب المسح السكاني الذي اجرته مديرية الاحصاء المركزي ونشر عام 1972.

ويرى داغر ان "الحديث عن القطاع المصرفي احتكر كل التاريخ الرسمي لتجربة لبنان حتى عام 1975، ولم ينظر الى حقبة الخمسينات والستينات الا بوصفها حقبة اجتذاب الرساميل العربية الهاربة وازدياد عدد المصارف".

من حقبة السبعينات والحرب وصولا الى مرحلة ما بعد الطائف، ظلت الرؤية التنموية الثاقبة غائبة كليا عن النخبة وواضعي السياسات الاقتصادية بحسب المؤلف. في تلك المرحلة، لم يعد ثمة منتجون في لبنان، ويضع المؤلف مسؤولية ذلك الى تحرير التبادل الذي تم عام 2000، والغى الرسوم الجمركية، ما ادى الى اعدام قطاعات انتاجية كاملة. يضيف بان حصة العاملين في الصناعة تراجعت في مجموع القوى العاملة من 14.5% عام 1997، الى 10.2% عام 2007. ويرى ان اقتصاد لبنان لم يعد منتجا بقدر ما صار "اقتصادا قائما على تحويلات العاملين في الخارج". اذ تبلغ هذه الاخيرة ما بين 7 و8 مليارات دولار اميركي خلال السنوات الاخيرة. بل ان لبنان



غلاف الكتاب.

### ما يتطلبه لبنان لوقف النزف في شبابه وادمغته الارادة ووقف الفساد

يصنف بين الدول العشرة الاولى في العالم لجهة قيمة التحويلات التي يتلقاها. ورغم ان المصارف اللبنانية قد تشكل قصة نجاح بسبب ارباحها السنوية، الا ان هذا القطاع الذي تبلغ حصة العاملين فيه حوالي 2.3% من مجموع قوى اليد العاملة "يلعب دورا طفيليا لجهة اقتطاع ريع هو الريع المالي، من دون ان تترتب على ذلك اي مساهمة فعلية منه في بناء اقتصاد منتج". هنا، يشير الكاتب الى العلاقة التي تربط النخبة السياسية ممثلة بالزعماء التقليديين بالمصرفيين والتجار، ما يؤدي الى ترسيخ نظام اقتصادي ضعيف الانتاجية ويفسر ندرة المنتجين في الاقتصاد اللبناني. يضاف الى كل ذلك ما ذكره المؤلف عن منهجية الاقتصاد السياسي التي تعزو الواقع الاقتصادي لبلد ما الى طبيعة النخبة السياسية فيه. اذ يشير

الى ان "الدولة اللبنانية صنفت في فئة الدول النيو - باتريموالية التي تلك التي تتبنى قوانين وضعية حديثة، لكنها في الممارسة لا تميز بين العام والخاص وتبيح استخدام النخبة السياسية للموارد العامة لتوفير منافع خاصة". يرى ان الفارق بين الدولة الحديثة وتلك التي تنتمي الى دول العالم الثالث ان الاولى تلتزم النص خلال تنفيذ مهماتها، ولا تسمح للتدخلات غير الرسمية بان تطغى عملها، في حين ان الثانية مشرعة على مختلف اشكال التدخلات والذبدبات. لا تردع النخبة السياسية فيها عن تبديد الموارد العامة من اجل منافع خاصة. آفة تعتبر الاخطر على صعيد بناء الدولة والمواطن معا. بل ان داغر يشير الى ان السياسات الاقتصادية الفاشلة والاختفاق التنموي يمكن ان يكونا ايضا وسيلة السياسيين لتأمين ديمومتهم في السلطة وترسيخ وجودهم في الحكم.

مع ذلك، هو لا يرى ان هذه المآزق الاقتصادية السياسية لعنة تصيب دول العالم الثالث، ولا يمكن الفكك منها ابدا. كلا، ليست التبعية والتخلف قدرا لنا كما يشير. كل ما يلزم هو بناء ادارات حكومية فعالة كي نكون على السكة الصحيحة صوب تحقيق الانجاز التنموي. يفعل ذلك بعد ان يستعرض النجاحات التنموية العديدة التي ميزت القرن الحادي والعشرين وتحققت بفعل ادارة حكومية فعالة.

اذا، كل ما يتطلبه لبنان لوقف النزف الحاصل في شبابه وادمغته هو الارادة، والعزم على وقف الفساد، وعلى الاتكال على الاقتصاد الريعي المرتبط - كما يورد داغر - بمصالح نخبة سياسية واقتصادية، والذهاب الى الاقتصاد التنموي الذي يعتمد على تنمية الارياف والحفاظ على الطبقة الوسطى والانتاج الاقتصادي. وهذا ليس مستحيلا كما نرى في النماذج الناجحة التي استعرضها في دول العالم الثالث، خصوصا وان الكثير من البلدان العربية النفطية بشكل خاص، بدأ يتنبه الى هذه العاهة في نظامه الاقتصادي، فوضع خطة ورؤيا طويلة الامد كي يتمكن من بناء اقتصاد متوازن وطويل النفس.